

The Reason for the “Opponent’s Argument”: in the Book “Al-Insaaf” by Abu Al-Barakat Al-Anbari, and Its Influence on Syntactic Structure

Saher Hamad Al-garalleh
Arabic language and literature
Zarqa University/Jordan
sgaralleh@zu.edu.jo

Received : 28/02/2024

Accepted : 27/05/2024

Abstract:

This study aims to consider the opponent's argument. This is one of the philosophical dialectical justifications used by both parties (Bathris and Kufis) when refuting opinions, each refuting the other's opinion and proving the validity of their own regarding linguistic issues that were the subject of debate between scholars of both schools of thought. An adversary's argument is an attempt by one of two opponents to adopt the argument of the other party on one issue that the first party sought to refute in order to adopt it as an argument against the other party on another issue. In other words, it is a person's duty to argue with his opponent or the person with whom he is arguing, using the same arguments that that opponent or arguer is using to prove his point and refute the other person's point of view. This study shows that the Kufis and Basris both adopt this argument to varying degrees in expressing their opinions, and that it is a consistent argument at the level of the language rules adopted, which affected the complexity of language. This study revealed inconsistencies in the standards used by both parties in arguing and proving their claims.

Keywords: Argument, Opponent, Kufis, Basris, Linguistic Restriction, Refute.

علة "حجة الخصم" في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري، وأثرها في التقعيد اللغوي

ساهر حمد القرالة

كلية الآداب

جامعة الزرقاء/الأردن

sgaralleh@zu.edu.jo

القبول : 2024/05/27

الاستلام : 2024/02/28

الملخص:

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على علة حجة الخصم، وهي إحدى العلل الجدلية الفلسفية، التي اعتمدها الطرفان: (البصريون، والكوفيون) في تنفيذهم للأراء، ودحض كلّ منهم رأي الآخر، وإثبات صحة رأيه، وذلك في المسائل اللغوية التي كانت مدار أخذ ورد بين علماء المدرستين. والمقصود بحجة الخصم، أن يعتمد أحد الخصمين حجة الآخر التي كان يحاول الطرف الأول نقضها في مسألة ما، ليعتمدها حجة على خصمه في مسألة أخرى، وبعبارة أخرى وهي أن يحتاج الإنسان خصمه أو من يناظره بالحجة نفسها التي يقول بها ذلك الخصم أو المناظر؛ ليتخذها مسلكاً لإثبات رأيه، ودحض رأي الطرف الآخر، وتهدف الدراسة كذلك لمعرفة مدى الاعتماد على هذه الحجة في التقعيد اللغوي.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على رصد الظاهرة اللغوية في مهبها، ومحاولة تفسيرها وفق معطيات الدرس اللغوي، وكذلك المنهج الإحصائي الذي يقوم على تتبع أبرز القضايا التي اعتمد فيها النحاة على اختلاف مذاهبهم هذه الحجة؛ لمحاولة إثبات رأيهم، ونقض رأي خصومهم.

النتائج: خلصت الدراسة إلى أنّ الطرفين: الكوفيين والبصريين اعتمدوا هذه الحجة بدرجات متباينة في طرح آرائهم، وكان لهذه الحجة أثر بيّن في التقعيد اللغوي؛ من خلال اعتمادها حجة دامغة على صعيد القاعدة اللغوية، وقد تبين من خلال هذه الدراسة تناقض المعايير التي احتكم إليها الطرفان في الحاجة وإثبات الرأي.

الكلمات المفتاحية: حجة، الخصم، الكوفيون، البصريون، التقعيد اللغوي، نقض.

المقدمة:

القضية، لذا كان له الدور الأبرز في التفسير الأولي لما غمض من مسأله، حتى إذا ما نضح النحو واستوى على سوقه بعد مراحل متأخرة عندئذ تجاوز النحاة مرحلة التعليل الأولي للقضايا المطروحة، إلى مرحلة أكثر تطوراً وعمقا عما كان عليه في المراحل الأولى من مراحل نشأة النحو العربي، حتى غدا التعليل أقرب ما يكون إلى الفلسفة والمنطق، وفي كلا المستويين لا يكاد يبتعد عن الطبيعة الإنسانية التي تحاول ربط الأشياء بمسبباتها.

ومن هذا المنطلق. أهمية التعليل. جعلت علة (حجة الخصم) وأثرها في التقعيد اللغوي موضوعاً لدراستي، وذلك أنه من خلال مطالعاتي العديدة لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (577هـ)، الذي يعد أبرز المصنفات التي اعتمدت العلة اللغوية بأشكالها في تنفيذ الأراء، والوقوف على حقيقة المسائل التي كانت مدار أخذ ورد بين علماء اللغة على اختلاف مذاهبهم، وأيضاً لما لهذا الكتاب من أهمية بالغة في الدراسات اللغوية، فهو يُعدُّ موسوعة لغوية،

شغلت العلة النحوية اهتمام اللغويين قديماً وحديثاً؛ لما لها من أثر بين في انسجام الطبيعة الإنسانية التي تأنس بربط الأشياء بمسبباتها، وتتواءم كذلك مع الحس اللغوي الذي يميل إلى إثبات الحكم النحوي بالتعليل، ولأن العلة النحوية، أو التعليل بشكل عام من القضايا الأساسية المفصلية في النحو العربي، فقد شغلت اهتمام الدارسين قديماً وحديثاً بدراساتهم المستفيضة، سواء على الصعيد الخاص، أو العام، لذا تناولوها بالدراسة والنقد والتمحيص من جميع جوانبها، من حيث: أنواعها، وأشكالها، وطبيعتها، ودوافعها، ومراحلها.

وتجدر الإشارة إلى أن العلة النحوية عربية محضة وليدة استقراء العرب للغتهم، وهي بعيدة كل البعد عن المؤثرات غير العربية، ولعل المصنفات التي ألّفت في هذا الجانب قديماً وحديثاً خير شاهد على ذلك.

وبما أن التعليل سار مع النحو جنباً إلى جنب في نشأته وتطوره، فلا تكاد تطالع مسألة من مسائل النحو إلا والتعليل هو الفيصل في تلك

ومنها الحديثة، سأورد بعضها من باب تعميم الفائدة، وإن كانت لا تتقاطع مع موضوع دراستي بشيء، ومن أهمها:

علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق (325هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الراشد. الرياض، ط1/ 1999م.
الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط3/ 1979م.
علل التنثية: لأبي الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية. مصر، (د ت ط).

اللباب في علل البناء والإعراب: لمحب الدين عبد الله بن الحسين أبي البقاء العكبري (616هـ)، مكتبة الثقافة الدينية. مصر، تحقيق: محمد عثمان، ط1/ 2009م.

الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ط1/ 1974م.

النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطورها: لمازن المبارك، المكتبة الحديثة. القاهرة، ط1/ 1965م.

أصول التفكير النحوي: لعلي أبي المكارم، دار غريب. القاهرة، ط1/ 2007م.

نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: لحسن خميس الملخ، مكتبة دار الشروق. الأردن، ط1/ 2000م.

التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة أبستمولوجية: لجلال شمس الدين، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية. الإسكندرية، ط1/ 1994م.

في توظيف الرواية وجدلية البرهان: دراسة في كتاب الإنصاف للأنباري، خولة جعفر إرشيد القرالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2000.

أما أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة، فقد جاءت متنوعة ما بين القديمة، والحديثة، ومنها:

الكتاب: لسيبويه، والمقتضب: للمبرد، ومعاني القرآن: للقرطبي، وأصول النحو: لابن السراج، والخصائص وسر صناعة الإعراب: لابن جني، وأسرار العربية والإنصاف: للأنباري، والتبيين واللباب: للعكبري، وشرح الكافية الشافية: لابن مالك، وأوضح المسالك وشرح شذور الذهب ومغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري، هذا فضلاً عن العديد من كتب القراءات، والأحاديث، والدواوين الشعرية، والمعاجم التي استعنت بها على تخرير الشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية، التي لا يتسع المقام لذكرها، وسأقوم بذكرها مفصلة في قائمة المصادر والمراجع.

وتجدر الإشارة إلى أن المسائل اللغوية التي اعتمد فيها الكوفيون والبصريون حجة الخصم للاستدلال بها على الخصم بلغت ستا وعشرين مسألة، استدلت الكوفيون منها بسبع مسائل، أما البقية، وهي تسع عشرة مسألة استدلت بها البصريون، أوردت منها في ثنايا البحث

ضمّ بين دفتيه علوم اللغة بأسرها، فهذا الكتاب لم يقتصر على جانب معين من جوانب علوم اللغة، بل جاء شاملاً لها جميعاً من: نحو، وصرف، وصوت، ودلالة؛ لذلك عرّضت على دراسة حجة الخصم فيه، وإظهار مدى براعة علماء المدرستين في إظهار حجة الخصم. حيث كانت تطالعني هذه العلة في مواطن عديدة، وقد اعتمدت من قبل علمائنا الأجلاء في إثبات آرائهم، ودحض آراء نظرائهم، ما جعلها من المرتكزات المهمة التي اتكأ عليها علمائنا في طرح آرائهم وإثباتها ومخالفة آراء خصومهم، وقد شكلت هذه العلة مرتكزا كبيرا لدى علماء اللغة في التقعيد اللغوي، وليس أدل على ذلك من عدد المسائل التي طالعناها واعتمدت فيها هذه العلة في الفصل بين المتخصصين.

أهمية الدراسة:

تتمثل في الكشف عن أثر التعليل في الدرس اللغوي، من حيث اعتماده في التوضيح والتقعيد للمسائل، وذلك من خلال تسليط الضوء على أثر إحدى هذه العلل التي اعتمدها النحاة في اعتماد آرائهم ونقض آراء نظرائهم. والمقصود بـحجة الخصم أن يعتمد أحد الأطراف حجة خصمه التي كان قد رفضها في مسألة ما، لتكون حجة له في إثبات رأيه في مسألة أخرى، ومن خلال مطالعتي لكتاب الإنصاف فقد تبدي لي عدد غير قليل من المسائل التي اعتمدت فيها هذه الحجة، فقد بلغ عددها ستا وعشرين مسألة موزعة على مختلف مسائل الكتاب، وإن تباين الطرفان (الكوفيون والبصريون) في اعتمادها والالتكأ عليها، هذا فضلا عن ردد المكتبة العربية بكل ما هو جديد في ميدانه.

المنهج الذي اعتمدته الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي الذي يقوم على رصد المسائل التي اعتمدت فيها هذه الحجة، ومن ثم محاولة تحليلها وتفسيرها، وبيان مدى الاعتماد عليها في مسألة التقعيد اللغوي.

أسئلة الدراسة فتدور حول سؤالين تحاول الدراسة الإجابة عنهما، وهما:

السؤال الأول: ماهي أبرز المسائل التي اعتمد فيها الطرفان (الكوفيون والبصريون) حجة الخصم في محاججاتهم في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري.

السؤال الثاني: ما مدى إسهام هذه العلة في التقعيد اللغوي؟

محتويات الدراسة:

تكونت الدراسة من مبحثين، أولهما: تناول أبرز المسائل التي اعتمد فيها الكوفيون حجة الخصم في إثبات رأيهم وإبطال رأي خصمهم، أما الثاني فتناول المسائل التي اعتمد فيها البصريون حجة الخصم في إثبات رأيهم وإبطال رأي نظرائهم الكوفيين. هذا فضلا عن مقدمة وخاتمة ضمنتهما أبرز النتائج التي وصلت إليها الدراسة.

أما أبرز الدراسات التي عرضت لموضوع العلة والتعليل: فهي كثر ولا يمكن الإحاطة بها وعرضها في هذه الصفحات القليلة، منها القديمة،

وبذلك يمكن القول إن حجة الخصم التي اعتمدها الكوفيون لإثبات رأيهم وإبطال رأي نظرائهم البصريين لم يُعَدَّ عليها، ولم تعتمد في باب التقعيد اللغوي، وإنما اعتمدت حجة البصريين التي مفادها أن الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول، وربما سبب ذلك أن الفعل عامل قوي، وأن الأصل في العمل له لا لغيره.

(2) مسألة: (القول في أولى العاملين بالعمل في باب التنازع) (Al-Anbari, 1998)

ذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أن الفعل الأول الأولي بالعمل في باب التنازع؛ للابتداء به، وذهب البصريون إلى إعمال الثاني؛ بحجة القرب.

احتجَّ البصريون لإثبات رأيهم بالنقل والقياس، أما النقل فقد اعتمدوا فيه مجموعة من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية كان من أبرزها، وهو موضع القضية، قول الشاعر

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ // وَعَزَّةٌ مَطُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا .
(Katheer Azza, 1971)

الشاهد في البيت تنازعُ اسمي المفعول (مطول، ومعنى) على الاسم المتأخر (غريمها)، فكلاهما يطلبه نائب فاعل، وبناءً على قول البصريين فقد أعمل الشاعر اسم المفعول الثاني (معنى) في الاسم المتأخر (غريمها)، ولم يُعْمَلِ الأول (مطول)، ولو أعمل الأول لكان ينبغي على الشاعر أن يبرز ضمير اسم المفعول في الثاني؛ ولما لم يبرز الشاعر ضمير المفعول في الثاني دل على أن الثاني هو العامل لا الأول. والحقيقة أن هذا البيت ليس من باب التنازع كما خيل للبصريين؛ لأن شرط التنازع عند ابن مالك وابن هشام ألا يكون المتنازع فيه سببياً مرفوعاً، ولو جعل من باب التنازع، كان "غريمها" سببياً؛ لأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير عزة، وهو مرفوع؛ لأنه نائب فاعل حينئذٍ، والرباط هو الضمير المستتر، أو المضاف إليه السببي وقيل: بامتناع التنازع السببي المنسوب كالمرفوع؛ لأنك لو أعملت الأول أو الثاني، فلا بد من ضمير يعود على السببي، وضمير السببي، لا يتقدم عليه.

قال ابن خروف: "لأنه لو تقدم لكان عوضاً عن اسمين: مضاف ومضاف إليه -وهذا لا سبيل إليه- فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقاً: مرفوعاً أو منصوباً (Al-Ansari, 1998) وذلك أنه لو أبرز ضمير المفعول في الثاني، (معنى هو)، لكانت هنالك مخالفة في التركيب اللغوي وفق رأي البصريين أنفسهم، الذين ذهبوا في مسألة أخرى (Al-Anbari, 1998) إلى أن ضمير الخبر الوصف (مطول هو)، يجب إبرازه إذا لم يجر الخبر على المبتدأ (عزة)، وبناءً على ذلك يكون التقدير وفق رأي البصريين: (وعزة مطول هو) معنى غريمها). لا سيما إذا علمنا أن الكوفيين هم من منع إبراز ضمير الخبر إذا لم يجر الخبر الوصف على مبتدئه، فكيف للبصريين أن يحتجوا بمذهب الكوفيين على الكوفيين أنفسهم. فإن دل ذلك على شيء إنما يدل على فساد مذهب البصريين، حيث إنه لا يجوز لهم

خمس عشرة مسألة، أما البقية فلم يتسع المقام لذكرها، لذا سأكتفي بالإشارة إليها من باب الفائدة، وهي*:

مسألة القول في العامل في المستثنى النصب، ومسألة القول في هل تكون إلّا بمعنى الواو، ومسألة القول في إذا فصل بين كم الخبرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجروراً، ومسألة القول في إضافة العدد المركب إلى مثله، ومسألة القول في واو رُبُّ هل هي التي تعمل الجر، ومسألة القول في هل يجوز صرف أفعال التفضيل في ضرورة الشعر، ومسألة القول في علة بناء الآن، ومسألة القول في هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها، ومسألة القول في ضمير الفصل، ومسألة القول في هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة.

المبحث الأول:

المسائل التي اعتمد فيها الكوفيون علة (حجة الخصم) في إثبات رأيهم، ونقض دليل خصمهم:

(1) مسألة: (القول في عامل النصب في المفعول)، (Al-Anbari, 1998).

ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول الفعل والفاعل جميعاً، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً)، وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، وذهب بعضهم الآخر إلى أن عامل النصب في المفعول هو معنى المفعولية.

أما البصريون فذهبوا إلى أن العامل في المفعول والفاعل هو الفعل وحده.

عندئذٍ احتجَّ الكوفيون لمذهبهم أن الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول به؛ وذلك أنه لا يكون مفعولٌ إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديرًا، إلا أنَّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، واستدلوا على ذلك بسبعة أوجه، منها:

أنهم يخاطبون الواحد المفرد أحياناً بصيغة المثني، كما في قولهم : (قفا)؛ لأن المعنى (قف قف)، قال تعالى: (ألقيا في جهنم)، (Al-Anbari, 1998) مثني، وإن كان الخطاب لملك واحد، والمعنى (ألق)، فدلَّ على أن الفاعل والفعل كالشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دلَّ على أنه منصوب بهما، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ أنهما يعملان في الخبر؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما.

نلاحظ من خلال ما سبق كيف أن الكوفيين استثمروا حجة البصريين في مسألة القول في رافع المبتدأ والخبر، (Al-Anbari, 1998) التي ذهب فيها البصريون إلى أن الابتداء والمبتدأ هما عاملا الرفع في الخبر؛ ليوظفوها في إثبات رأيهم في هذه المسألة من أن عامل النصب في المفعول هما الفعل والفاعل معا مجتمعين لا منفردين، فكان الكوفيون يردون على البصريين بحجتهم، ويقولون لهم: بما أنكم أجزتم أن يكون الابتداء والمبتدأ معا عاملا الرفع في الخبر، جاز لنا أن نجعل الفعل والفاعل هما عاملا النصب في المفعول.

ذهب الكوفيون إلى جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، أما البصريون فقد منعوا ذلك.

حجة الكوفيين في جواز ذلك النقل والقياس، أما القياس فقد اعتمد الكوفيون في ذلك حجة البصريين الذين أجازوا تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً (Al-Anbari, 1997)، نحو: (راكبا جاء زيد) قال الكوفيون تعليقا على ذلك: لا يجوز لكم أن تقولوا كيف تستدلون علينا بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف بجواز تقديم الحال على عاملها المتصرف وأنتم تتكرون ذلك. عندئذ رد الكوفيون على ذلك بأنهم إنما منعوا تقديم الحال على عاملها المتصرف؛ وذلك لأن الدليل يدل على عدم جواز ذلك، من أن تقديم الحال على عاملها المتصرف يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، وذلك لا يجوز في عرف اللغة، فبقينا فيما عداه على الأصل، وجاز لنا أن نستدل به عليكم، وإن كنا لا نقول به، لأنكم تقولون به، فصلاح أن يكون لزاما عليكم.

أما البصريون، فكانت حجتهم أننا جازنا تقديم الحال على عاملها المتصرف من نحو (جاء زيد راكبا)، وذلك أن زيدا هو فاعل الفعل ركب لفظا ومعنى، وراكبا بمنزلة المفعول، فلذلك أجزنا تقديم الحال على عاملها المتصرف، أما التمييز فلم نجز تقدمه على عامله المتصرف من نحو (تصبب زيد عرقا)، و(تفقا الكباش شحما)، و(حسن زيد غلاما)، وذلك أن عرقا وشحما وغلاما هو الفاعل في المعنى، والتقدير تصبب عرق زيد، وتفقا شحم الكباش، وحسن غلام زيد، كما أن زيدا والكباش والغلام بمنزلة المفعول، وذلك أن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجر تقديمه كما تقدمت الحال.

وتجدر الإشارة إلى أن عامل التمييز إذا كان فعلاً متصرفاً، فإن الأصل فيه أن يتقدم على مميزه، أما أن يتقدم التمييز على عامله المتصرف ففي ذلك مخالفة للعرف اللغوي وفق رأي النحاة، الذين منعوا ذلك، قال سيبويه: "ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت؛ لأنها ليست كالفاعل؛ وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى المفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال لا يتعدى إلى مفعول" (Al- (Sibawayh, 1988) Farra, n.d.) فلا تقول: (أَبَا حَسَنَ زَيْدًا)، ولا: (نَفْسًا طَابَ مُحَمَّدًا)؛ لأن التمييز هنا فاعل في المعنى، إذ إن الأصل فيه: (حَسَنَتْ أَبُوهُ زَيْدًا)، أو: (حَسَنَ أَبُو زَيْدًا)، و(طَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدًا)، (Ibn Al-Hajib, n.d.) فلو قَدَّمناهما؛ لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل؛ لأن الفاعل إذا قدمناه، خرج عن أن يكون فاعلاً (Ibn Ya'ish, 2001).

مما تقدم نلاحظ كيف أن الكوفيين أيضا في هذه المسألة حاججوا البصريين بحجتهم التي اعتمدها في مسألة أخرى (Al-Anbari, 1997)، فكان الكوفيون يقولون للبصريين بما أنكم أجزتم على مذهبكم تقدم الحال على عاملها المتصرف، جاز لنا أن نقدم التمييز على عامله المتصرف، وهذا على مذهبكم ألزم، على الرغم من عظم المفارقة بين الحجتين، ألا أننا نلاحظ أن حجة البصريين كانت الأقوى،

الاحتجاج على مذهب قوم بمذهب قوم آخرين، كما هو مقرر في علم الجدل، (Al- (Qaralla, 2000) أما من ناحية التقعيد اللغوي فلم تعتمد حجة الكوفيين التي فحواها أن ضمير الخبر الوصف إذا لم يجر على المبتدأ فإنه لا يجوز إظهاره، وإنما اعتمد رأي البصريين الذين قالوا فيه بوجوب إظهاره، وإن ناكف البصريون أنفسهم في هذه المسألة.

(3) مسألة: (القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر) (Al-Anbari, 1998 & 1999)

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، مستنديين في ذلك على قول سيبويه (Sibawayh, 1988): "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيث لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يَنقُطع".

أما الكوفيون فقد احتجوا لمذهبهم بعدة حجج كان من أبرزها أنهم اعتمدوا رأي البصريين حجة عليهم في مسألة أخرى. فالكوفيون ذهبوا إلى أن الفعل هو الأصل، والمصدر فرع عليه، ومشتق منه، بدليل أن المصدر يأتي تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكّد تأتي قبل رتبة المؤكّد، فدلّ على أن الفعل أصل والمصدر فرع عليه، وما يؤكد ذلك أنكم تقولون أيها البصريون إن هنالك أفعالا لا مصادر لها، نحو: (نَعَمْ، وبُسْ، وعسى، وليس، وحبذا (Ibn Ya'ish, 2001)، فلو لم يكن المصدر فرعاً، والفعل أصلاً، لما خلت هذه الأفعال من مصادرهما، لاستحالة وجود فرع من غير أصل. وهذه الحجة التي اعتمدها الكوفيون لإثبات رأيهم، هي حجة البصريين أنفسهم.

يتبدى لنا من خلال ما سبق كيف أن الكوفيين قد استثمروا حجة البصريين في إثبات رأيهم ودحض رأي خصمهم من خلال محاجبتهم بحجتهم أنفسهم.

أما فيما يتعلق بالحجة التي اعتمدت في التقعيد اللغوي، فهي حجة البصريين التي مفادها أن المصدر هو الأصل، والفعل فرع عليه، ومشتق منه، وإن كان رأي الكوفيين هو الأقرب للصواب من رأي قرنائهم البصريين؛ وذلك وفقا لما توصلت له الدراسات الحديثة المقارنة (Al-Makhzoumi, 1986)، من أن الفعل هو الأصل في الاشتقاق، والمصدر فرع عليه، وهذا ما أشار إليه إسرائيل ولفنسون في معرض حديثه عما تتميز به اللغات السامية عن بقية اللغات الهندو أوروبية، قال (Wolfensohn, 1929): "إن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف، وهذا الأصل فعل". وأضاف معقبا على (Wolfensohn, 1929): "وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ، ولكن هذا الرأي خطأ. في رأينا. لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفا لأصله في جميع أخواتها السامية".

(4) مسألة: (القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً) (Al-Anbari, 1997)

كما هو الحال في حروف الجر، فهي لا تعمل محذوفة، وحرف الجزم أولى أن لا يعمل محذوفاً، حيث إن حروف الجر من عوامل الأسماء فلا تعمل محذوفة، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، فإذا كانت لا تعمل عوامل الأسماء محذوفة، فالأولى أن لا تعمل عوامل الأفعال محذوفة كما هو الحال في حروف الجزم، وهذه الحجة ملزمة للبصريين الذين أعملوا (رُبَّ) حرف الخفض محذوفاً بعد الواو والفاء وبـ، نحو قول الشاعر: *وبلِّ عامية أعمأه // كأنَّ لَوْنُ أرضه سماءه* (bin Jinni, 2000), (Al Ansari, (Al-Akhfash, 1990), (2009) أي: *وَرُبَّ بَلَدٍ*.

وقول الشاعر: *فُحورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ* (Al-Qaisi, 1987), (Al-Muradi, 2008), (Al-Sabban Al-Shafi'I, 1997) أي: *فُرْبَّ حُورٍ* وقول الشاعر:

بَلْ بَلَدٍ مِلَّةُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ (Bin Malik Al-Tai Al-Jiani, 1982), (Al-Akbari, 1995) أي: *بَلْ رُبَّ بَلَدٍ*.

فأعلمت في هذه المواضع (رُبَّ) مع الحذف، وهي حرف خفض، وهذه مناقضة ظاهرة، تدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف. فكأن الكوفيين يريدون أن يقولوا للبصريين بما أنكم أجزتم على مذهبكم إعمال حرف الجر (رُبَّ) محذوفاً بعد الفاء، والواو، وبـ، وهي من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، جاز لنا نحن الكوفيين. أن نعمل حرف الجزم محذوفاً وهو من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ليكون جازماً لفعل الأمر للمواجه المعري من حروف المضارعة، حيث إن هذا على مذهبكم ألزم.

على الرغم من قوة الحجة التي اعتمدها الكوفيون ضد خصمهم البصريين، وم حاجتهم بما قالوا، إلا أن حجة البصريين التي مفادها أن فعل الأمر للمواجه المعري مبني لا معرب هي التي اعتمدت قاعدة في باب التقعيد اللغوي.

كذلك اعتمد الكوفيون في دحض حجة خصمهم البصريين في هذه المسألة أن فعل الأمر للمواجه المعري من حروف المضارعة معرب مجزوم، حيث إن الأصل فيه (لِتَفْعَلْ) فحذفت اللام وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال، وبقي الفعل مجزوماً. اعتمدوا على حجة البصريين أنفسهم الذين ذهبوا في مسألة أخرى. (Sibawayh, 1988) أن حروف الجزم لا تعمل مع الحذف، ولم يلبثوا أن ناقضوا أنفسهم عندما أجازوا إعمالها مع الحذف في ستة مواضع وهي: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض.

الأمر نحو: *آتيني آتِك، والنهي نحو: لا تفعل يكن خيراً لك، والدعاء نحو: اللهم ارزقني بغيراً أحجَّ عليه، والاستفهام نحو: أين بيتك أزرُك،*

والأكثر إقناعاً من حجة الكوفيين، وهي المعتمدة في باب التقعيد اللغوي، أما حجة الخصم التي حاول الكوفيون بها إثبات رأيهم، وإبطال رأي خصمهم (البصريين) فلم ترق إلى مستوى التقعيد اللغوي؛ وذلك لسببين: أولهما أنها مخالفة لإجماع النحاة، وأما ثانيهما فلأنها مخالفة للعرف اللغوي.

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة باستخدامهم مثل هذا النوع من المحاجة، من خلال اعتماد حجة الخصم لمحاجته بها فإنهم يحاولون تسويق كل جزئيات الظاهرة اللغوية، وإيجاد ما ينبغي أن يتسق مع العلل، ولكن هذا التسويق والتعليل للظواهر اللغوية قائم أو مبني على التصور الذهني، فالنحوي يتصور ما يشاء من ظواهر ثم يبني عليها ما يريد من قواعد، وبهذا تتقلب العلاقة بين التقعيد والتعليل، فبعد أن كان التقعيد هو الهدف، والتعليل ليس إلا تسويغاً لأحكامه المقررة، وظواهره المعتمدة، أصبح تلمس العلل هدفاً رئيساً في البحث النحوي، وبمقتضاه يمكن أن نعدل القواعد لتتفق مع التعليلات، وتتسق مع صورتها المبنية على أسس ذهنية منطقية معاً. (Al-Qaralla, 2000)

(5) مسألة: (القول في فعل الأمر معرب أو مبني) (Al-Anbari, 1997)

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعري عن حروف المضارعة نحو: (افْعَلْ) معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون.

احتج الكوفيون لرأيهم بأن الأصل في فعل الأمر في نحو: (افْعَلْ) لِيَفْعَلْ، لقولهم للغائب لِيَفْعَلْ، وعلى ذلك قوله تعالى: (فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون) في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء (Al-Muradi, 1992). وقد جاء في الحديث (Al-Nawawi, n.d.): "وَلْتُرْزَقْ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ" أي رُزِّ، وعنه جاء. صلوات الله عليه. أنه قال في بعض مغازيه (Al-Naysaburi Al-Qushayri, n.d.): "لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ" أي خذوا، فثبت أن الأصل في الأمر للمواجه في نحو: افْعَلْ أن يكون باللام، كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استعملوا مجيء اللام فيه مع كثره الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة؛ طلباً للتخفيف، كما قالوا: (أيش) والأصل (أي شيء)، وقولهم: (عم صباحاً)، والأصل (انعم صباحاً)، إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا، وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها. ومنهم (الكوفيون) من تمسك بأن فعل الأمر معرب مجزوم لأنهم أجمعوا على أن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك الحال في فعل الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر.

اعتمد الكوفيون في إثبات صحة رأيهم على حجة خصمهم البصريين الذين ذهبوا إلى أن الحروف لا تعمل محذوفة (Al-Anbari, 1998)

إلا الله، فحذف أن وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف، (Al-Andalusi, 2000) وكذلك استشهد الكوفيون بقول طرفه: (Ibn al-Abd, n.d.) ألا أيُّها اللاتمي أحضر الوعى // وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي

فنصب أحضر بأن مضمرة، فحذفها وأعملها مع الحذف، والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليها الفعل (أشهد) منصوبا، وهذه الحجة التي اعتمدها الكوفيون في إعمال أن المخففة النصب في الفعل المضارع محذوفة من دون بدل، هي حجة خصمهم البصريين، الذين أجازوا في مسائل عدّة (Al-Anbari, 1998) أن تعمل أن المخففة في المضارع النصب محذوفة بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، وبعد الواو واللام وحتى وكذلك ها هنا. قال الكوفيون تعليقا على البيت السابق: "فنصب (أحضر)؛ لأن التقدير: (أن أحضر)، فدل على أنها تعمل مع الحذف، وهذا على أصلكم ألزم؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وبعد الواو واللام وحتى وكذلك ها هنا. قال الكوفيون تعليقا على البيت السابق: "فنصب (أحضر)؛ لأن التقدير: (أن أحضر)، فدل على أنها تعمل مع الحذف، وهذا على أصلكم ألزم؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض" (Al-Anbari, 1998).

يتبدى لنا من خلال ما تقدم كيف أن الكوفيين اغتصموا حجة خصمهم البصريين الذين أجازوا أن تعمل (أن) المصدرية النصب في الفعل المضارع محذوفة بعد الفاء في جواب الستة أشياء، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنفي، والعرض، وبعد الواو، واللام، وحتى، ليأخذوها حجة عليهم ومسوغا يجيز لهم إعمال (أن) المصدرية النصب في الفعل المضارع من دون بدل، وهذا ما خالفه البصريون، وعُدَّ بعد ذلك حجة عليهم.

(7) مسألة: (القول في هل يجازى بكيف)؟ (Al-Anbari, 1998). ذهب الكوفيون إلى جواز المجازة بـ(كيف) كما يجازى بـ (متى ما)، و(أينما) وما أشبههما من كلمات المجازة.

وذهب البصريون إلى منع ذلك. احتج الكوفيون لإثبات رأيهم بأن(كيف) مشابهة لكلمات المجازة في الاستفهام، نحو: أين ومتى، فكيف للسؤال عن الحال، كما أن أين للسؤال عن المكان، ومتى سؤال عن الزمان، وكذلك أن معناها معنى كلمات المجازة، ألا ترى أن معنى (كيفما تكن أكن) في أي حال تكن أكن، كما أن معنى (أينما تكن أكن)، في أي مكان تكن أكن، ولهذا قال سيبويه نقلا عن الخليل: "ومخرجها على الجزاء" فلما شابها كيف كلمات المجازة في المعنى والاستفهام وجب أن يُجازى بها أسوة بغيرها من كلمات المجازة.

(Al-Samin Al-Halabi, 1987) & (Sibawayh, 1988) احتج الكوفيون أيضًا لإثبات رأيهم بحجة خصمهم البصريين الذين أجازوا في موضع آخر أن يقال: (كيف تكونُ أكونُ) قال الكوفيون: "ولا يجوز أن يقال: "إنما لم يجز المجازة بها لأنها لا تتحقق بها، لأنك إذا قلت: (كيف تكنُ أكنُ)، فقد ضمنت له أن تكون على أحواله كلها، وذلك متعذر؛ لأن القول هذا يلزمكم في تجويزكم (كيف تكونُ أكونُ)،

والتمني نحو: ألا ماء أشربهُ، والعرض نحو: ألا تنزل أكرمك، فأعملتم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقديره فيها.

عندئذٍ اعتمد الكوفيون حجة خصمهم البصريين في هذه المسألة أن فعل الأمر للمواجه المعرى من حروف المضارعة معرب مجزوم، حيث إن الأصل فيه (لِتَقْعَلْ) فحذفت اللام وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال، وبقي الفعل مجزوما معتمدين في ذلك على حجة خصمهم البصريين الذين ناقضوا أنفسهم عندما ذهبوا إلى أن حروف الجزم لا تعمل مع الحذف بعد ذلك أجازوا إعمالها مع الحذف في ستة مواضع وهي: الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتمني والعرض.

فقال الكوفيون: بما أنكم. أيها البصريون. أجزتم أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع جاز أن يعمل ها هنا مع الحذف لكثرة الاستعمال.

كذلك اعتمد الكوفيون في إثبات رأيهم السابق الذكر من أن فعل الأمر للمواجه المعرى معرب لا مبني على حجة خصمهم البصريين (Al-Anbari, 1997) الذين ذهبوا إلى إعمال أن الخفيفة المصدرية محذوفة بعد الفاء إذا كانت جوابا للستة الأشياء التي جوزتم فيها إعمال (إن) الخفيفة الشرطية مع الحذف نحو: آتيني فأتيتك، ولا تفعل فيكون خيرا لك، واللهم ارزقني بعيرا فأحج عليه، وأين بيتك فأزورك، و ألا ماء فأشربه، وألا تنزل فأكرمك.

وكذلك تعملونها مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي نحو: ما أنت صاحبي فأعطيتك، وكذلك أيضا تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وبعد أو نحو: لأشكوئك أو تُعَيِّنِي، وبعد لام الجحود نحو: ما كنتُ لأفعل ذلك، وبعد حتى نحو: سرْتُ حتى أدخلها.

وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف، وهي من عوامل الأفعال، وإن الجازمة للفعل في المواضع التي بينها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال، جاز لنا أن نُعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال، وإن كانت من عوامل الأفعال.

يتراءى لي أنه على الرغم من الحجج التي اعتمدها الكوفيون في محاولتهم إثبات رأيهم، وإبطال رأي خصمهم. البصريين. من خلال اعتماد حجة خصمهم حجة عليهم إلا أن الرأي الذي اعتمد في التقعيد اللغوي هو رأي البصريين الذي مفاده أن فعل الأمر للمواجه المُعَرَّى مبني لا معرب.

(6) مسألة: (القول في: هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل) (Ibn Aqeel, 1980) & (Al-Anbari, 1997).

ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب محذوفة من غير بدل. أما البصريون، فذهبوا إلى أنها لا تعمل في الفعل المضارع النصب محذوفة من غير بدل. احتج الكوفيون لصحة مذهبهم بقرءة أبي، وعبد الله بن مسعود (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله) حيث نصب تعبدوا بأن مقدرة والتقدير أن لا تعبدوا

يكون اسماً أو فعلاً، أو حرفاً، فإن كان اسماً أو فعلاً فلا بد من عامل يعمل فيه الرفع أو النصب أو الجر، وإن كان أداة، فإنها لا تعمل شيئاً فيما سبق من الأسماء والأفعال، وسوى ذلك فإنه يعدّ أمراً معدوماً غير موجود.

وأضاف الكوفيون أنه لا يجوز أن يقال إن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأنّ التعري من العوامل اللفظية يعني عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً.

والذي يدل على أن الابتداء ليس موجباً للرفع أن العرب أحياناً يبتدئون بالمنصوبات والحروف والمجزومات، ولو كان الابتداء موجباً للرفع لرُفعت، ولما لم يجب ذلك دلّ على بطلان دعاكم.

عندئذ ردّ البصريون على دعوى الكوفيين إن الابتداء لا يوجب رفع المبتدأ؛ لأنّ الابتداء يعني التعري من العوامل اللفظية، والتعري من العوامل اللفظية يعني عدم العمل، عندئذ اعتمد البصريون في إثبات رأيهم في هذه المسألة من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، على رأي الكوفيين في مسألة القول في رافع الفعل المضارع، عندما اعتمدوا الابتداء رافعاً للفعل المضارع لتعريه من العوامل اللفظية، لذلك قال البصريون: "إذا جاز لكم أن تجعلوا التعري عاملاً في الفعل المضارع، جاز لنا أيضاً أن نجعل التعري عاملاً في الاسم المبتدأ" (Al-Anbari, 1997).

يتضح لنا كيف اعتمد البصريون حجة خصمهم (الكوفيين) الذين جوّزوا أن يكون الابتداء هو الرافع للفعل المضارع قاعدة نحوية، بنوا عليها رأيهم المعروف والشائع أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء. أما الحجة المعتمدة في التقعيد اللغوي، فهي حجة البصريين الذين ذهبوا إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء.

(2) مسألة: (القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرها من الألوان) (Al-Anbari, 1997).

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز التعجب من البياض والسواد خاصة دون سائر الألوان، فنقول: هذا الثوب ما أبيضه! وهذا الشعر ما أسوده! وذهب البصريون إلى منع ذلك كغيرها من سائر الألوان.

عندئذ احتجّ الكوفيون لمذهبهم بالنقل والقياس، أما النقل فمن خلال الاحتجاج بمجموعة من الآيات الشعرية، التي أولها البصريون على أنها من باب الشاذ الذي لا يقاس عليه (Ibn Ya'ish, 646AH).

ومن أبرزها، قول الشاعر: (Al-Maydani Al- 1997) (Ibn Manzur, 1994) & (Naysaburi,

إذا الرجال شتوا واشتدَّ أكلُهُمْ // فأثت أبيضُهُمْ سِرْبَال طَبَّاحِ.

وجه الاحتجاج في البيت أن الشاعر بنى اسم التفضيل من (البياض) بقوله: (أبيضهم)، وإذا جاز ذلك في التفضيل جاز في التعجب، فهما بمنزلة واحدة؛ فما جاز في أحدهما جاز في الآخر، وما امتنع في أحدهما امتنع في الآخر، فهما في ذلك سواء.

لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعه، فكان ينبغي أن لا يجوز، فلما أجزتموه دل على بطلان ما ذهبت إليه". (Al-Anbari, 1997).

نلاحظ أيضاً في هذه المسألة كيف أن الكوفيين حاولوا استثمار حجة خصمهم البصريين لإثبات رأيهم. الذي مفاده جواز المجازة بكيف قياساً على غيرها من كلمات المجازة الأخرى من نحو: أين، ومتى؛ وذلك للمشابهة بينها في معنى الاستفهام والمجازة. وإبطال حجة خصمهم الذين منعوا ذلك، من خلال اعتماد قول البصريين حجة عليهم عندما أجازوا أن يقال: (كيف تكون أكون)، فقال الكوفيون بما أنكم أيها البصريون. أجزتم أن يقال: (كيف تكون أكون)، جاز لنا أن نجازي بها، ولا يجوز أن تقولوا لنا إنه لا يجازى بها بحجة أن المجازة بها تستوجب العلم بكل حالات المخاطب، وذلك محال، فهذا على مذهبكم ألزم.

عندئذ ردّ البصريون الذين منعوا ذلك على دعوى الكوفيين أننا إذا رفعنا الفعل بعد كيف؛ وذلك لأن الكلام يكون قد خرج عن حد المجازة، حيث إن الأصل في المجازة عدم العلم بأحوال المجازى بها مطلقاً، فرفع الفعل بعد (كيف) يدل على أن المتكلم على علم بأحد أحوال المخاطب، فعندئذ بطلت المجازة، أما المجازة فالأصل فيها عدم العلم بأحوال المجازى بها، كما هو الحال في (إن) الشرطية، فأنت عندما تقول: (إن قمْتُ قمت)، فأنت لست على علم بموعد القيام مطلقاً لذلك جاز المجازة بها.

أما الحجة المعتمدة في التقعيد اللغوي فهي حجة البصريين الذين منعوا المجازة بها، وذلك أنها ليست من حروف الجزاء، وإنما تتضمن معنى الجزاء، وفقاً لما أورده سيبويه نقلاً عن الخليل بقوله: "وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حال تكن أكن". (Al-Samin Al-Halabi, 1987) & (Sibawayh, 1988).

المبحث الثاني:

المسائل التي اعتمد فيها البصريون علة (حجة الخصم) في إثبات رأيهم، ونقض دليل خصمهم.

(1) مسألة: (القول في رافع المبتدأ والخبر). (Al-Anbari, 1997) & (Ibn Aqeel, 1980).

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان، وذلك نحو: زيد أخوك، وعمر غلامك.

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء.

احتجّ الكوفيون على قول البصريين إن المبتدأ يرتفع بالابتداء، فقالوا: ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء؛ لأن الابتداء لا بد أن يكون شيئاً من كلام العرب، أو غير شيء، فإن كان شيئاً فلا بد أن

أما الحجة التي اعتمدت في التقعيد اللغوي، فهي حجة البصريين التي مفادها عدم جواز تقدم خبر مازال وأخواتها عليها، فلا يقال: (قائما مازال زيد)؛ بحجة أن (ما) للنفي وأنه يستأنف بها النفي، ولذلك يتلقى بها القسم كما يتلقى بـ(إن) واللام في الإيجاب، فجرت بذلك مجرى حرف الاستفهام، فكان له صدر الكلام، وإنما صار للاستفهام صدر الكلام؛ لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما، كما أن حروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كذلك هاهنا. (Ibn Ya'ish, 2001)

(4) مسألة: (القول في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر). (Al-Anbari, 1997).

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر، واحتجوا على ذلك بالنقل والقياس. أما النقل، فمن خلال الاحتجاج بقوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر"، ووجه الدليل في ذلك أنه عطف (الصائبون) على موضع (إن) واسمها قبل مجيء الخبر، وهو قوله: (من آمن بالله واليوم الآخر)، واحتجوا كذلك بما ورد عن العرب من قولهم: "إنك وزيد ذاهبان".

تجدد الإشارة هنا إلى أن إيراد سيبويه في كتابه لما ورد عن العرب من قولهم: "إنك وزيد ذاهبان" الذي عده الكوفيون دليلاً على جواز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر، لا يعني أن سيبويه اعتمده شاهداً على جواز ذلك، بل على العكس من ذلك، فقد عده من باب الغلط، قال: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان" (Sibawayh, 1988).

أما القياس، فقد قاسوا (إن) على (لا) التي لنفي الجنس، فيما أنه يجوز العطف على موضع (لا) قبل تمام الخبر، نحو: "لا رجل وامرأة أفضل منك" فكذلك مع (إن) لأنها بمنزلتها، وإن كانت (إن) للإثبات، و(لا) للنفي، فهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نقيضه. أما البصريون فقد منعوا ذلك؛ وحجتهم في ذلك أنه يؤدي إلى أن يعمل في الاسم الواحد عاملان، وذلك محال.

عندئذ اعتمد البصريون حجة الكوفيين في إثبات رأيهم، وذلك من خلال ردّهم لحجة الكوفيين في الآية القرآنية السابقة الذكر، من ثلاثة أوجه: أحدها أن يكون (الصائبون) معطوفاً على الضمير المتصل المرفوع في (هادوا)، وهذا الرأي الذي اعتمده البصريون في إثبات رأيهم وإبطال رأي خصمهم (الكوفيين) هو في الحقيقة للكوفيين، عندما أقرّوا في مسألة أخرى، وهي مسألة (العطف على الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام)، حيث أقرّ الكوفيون فيها جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام، وخالفهم في ذلك البصريون. (Al-Anbari, 1997)

نلاحظ أن البصريين اعتمدوا في إثبات رأيهم على حجة خصمهم (الكوفيين) في مسألة أخرى، وهو ما يسمى بحجة الخصم، وهذا ما لا

أما القياس الذي اعتمده الكوفيون في إثبات حجتهم أن البياض والسواد هما أصلاً الألوان، ومنها تتركّب بقية الألوان، وبما أنهما أصلاً الألوان، فينبغي أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان.

أما البصريون فقد منعوا ذلك حيث عدوا الألوان من المعاني اللازمة التي تشبه أن تكون خلقة كالكبد والرجل وما كان في حكم ذلك فلا يبنى منه التفضيل أو التعجب، ومنهم من ذهب إلى أن سبب المنع كون أفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة، وإنما تأتي على زنة (افعل) بتثنية اللام، نحو (اسودّ) و(ابيضّ)، أو منها ما يأتي على وزن (افعل)، نحو: (ادهام) و(ابياض) و(اسودّ) وما أشبه ذلك. ومنهم من أول هذه الصيغ على أنها صفات مشبهة لأفعال تفضيل.

عندئذ اعتمد البصريون حجة خصمهم (الكوفيين)، وعدّوها دليلاً على بطلان رأيهم، فقالوا: بما أنكم تقولون إن السواد والبياض هما أصلاً الألوان، وبقية الألوان فرع عليها، لذلك يجوز في الأصل ما لا يجوز في الفرع، وهذا على أصلكم ألزم، إذ إن بقية الألوان لا يجوز التعجب منها؛ وذلك أنها لازمت محالها، فأصبحت كالخلقة، كالكبد والرجل في الإنسان، فإذا لم يجز مما أخذ من الأصل، وهو ملازم لمحلّه، فلا يجوز كذلك التعجب من الأصل، وهو ملازم للمحلّ.

يتبين لنا أيضاً في هذه المسألة كيف أن البصريين اعتمدوا حجة خصمهم الكوفيين في إثبات رأيهم، ودحض رأي خصمهم، واعتماد هذه الحجة قاعدة معيارية في منع التعجب مما يدل على الألوان بطريقة مباشرة، ولكنهم أجازوا ذلك بطريقة غير مباشرة.

(3) مسألة (القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن). (Al-Anbari, 1997)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وحجتهم في ذلك أن (ما زال) ليس بنفي الفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، وبيان أن الفاعل حاله في الفعل مستمرّة، والذي يدلّ على أنه ليس بنفي أن (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلما دخل النفي على النفي أصبح إيجاباً، فأصبحت (ما زال) بمنزلة (كان) في العمل، فكما جاز تقديم خبر (كان) عليها ينبغي تقديم خبر (ما زال) عليها.

أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبر (ما زال) عليها، واحتجوا لمذهبهم بأن (ما) للنفي، والنفي له صدر الكلام، شأنه في ذلك شأن الاستفهام، فكما لا يجوز أن يتقدّم معمول الاستفهام عليه، فكذلك ما قام مقامه لا يجوز تقديم معموله عليه. (Ibn Ya'ish, 2001)

عندئذ اعتمد البصريون حجة الكوفيين في ردّ قولهم إن (ما) للنفي، والنفي إذا دخل على النفي أصبح إيجاباً، حيث قال: "هذا حجة عليكم"، فيما أن الكوفيين أقرّوا أن (ما) للنفي فقد اتخذها البصريون حجة عليهم، من خلال أن النفي ينبغي ألا يتقدّم معموله عليه، كونه من ألفاظ الصدارة، كما هو الحال في الاستفهام، فكما لا يجوز أن نقول: "زيداً أضربت"، كذلك لا يجوز أن نقول: "زيداً ما ضربت".

السكون، على الرغم من أن الفعل المستقبل قبل الماضي، معتمدين بذلك رأي الفراء. (Radi, 1988)

رأس المدرسة الكوفية . الذي مفاده أن الفعل الماضي إنما بني على الفتح في فعل الواحد؛ وذلك لأنه يبنى أيضا على الفتح في صيغة المثني، ولا شك أن الواحد أصل الاثنين، فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك، جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هنا. وقد ردّ الواسطي (ت626هـ) حجة الفراء هذه فقال: "وهذا فاسد؛ لأنّ الواحد الأصل، والتثنية فرع عليه، ولا يحمل الأصل على الفرع". (Radi, 1988)

تجدد الإشارة إلى إن الحركة التي بُنى عليها الفعل الماضي هي الفتح، وهو القياس فيه بعد خروجه عن مقتضى الأصل وهو السكون. (Ibn Al-Khabbaz, 2007) إذ الأصل في المبني أن يكون ساكناً، وقد التمس النحاة لخروجه هذا عللاً مختلفة فسيبويه، والمبرد ذهباً إلى أنّ سبب ذلك هو أنّ فيه بعض ما في الفعل المضارع، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع، تقول: (هذا رجل أكرمنا) ، فتصف به النكرة، كما تقول: (هذا رجل يكرمنا ومكرمنا). (Al-Sibawayh, 1988) & (Mubarrad, 1966)

أما الحجة التي اعتمدت في التقعيد اللغوي، فهي حجة البصريين التي مفادها أن المصدر أصل، والفعل فرع عليه.

(7) مسألة: (القول في حاشي في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين). (Al-Anbari, 1998).

ذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشي) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب البصريون إلى أنها حرف جر . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنها تكون فعلاً وحرفاً.

احتج الكوفيون لمذهبهم بعدة حجج منها:

1. أنّ (حاشي) فعل متصرف، والتصرف من خصائص الأفعال لا الحروف، نحو قول النابغة:
- ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشَبِّهُهُ// وما أْحَاشِي من الأقوام من أحد. (Al-Ansari, 1985) & (Al-Dhubyani, 2009)
2. تعلق لام الخفض به، نحو قوله تعالى: (حَاشَى لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا) ، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف، وإنما حذف اللام لكثرة الاستعمال.

3. أنّه يدخله الحذف، والحذف إنما يدخل في الأفعال لا الحرف، فقد قالوا في حاشي لله: حاش لله.

أما البصريون فقد فندوا آراء الكوفيين لإثبات رأيهم، وإبطال رأي خصمهم، ولاسيما في ردهم على قول الكوفيين إنّ (حاشي) فعل وليس اسماً بدليل أنه يعتربه الحذف، والحذف من خصائص الأفعال لا الأسماء، عندئذ رد عليهم البصريون بحجة الكوفيين أنفسهم في مسألة أخرى (Al-Anbari, 1998).

يجوز في علم الجدل، الاعتماد على حجة الخصم واتخاذها رأياً وبرهاناً على الآخر.

ونلاحظ كذلك أنّ البصريين اعتمدوا هذه الحجة قاعدة معيارية في عدم جواز العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر من خلال إبطال ما أجازه الكوفيون، وذلك أن العطف في الآية القرآنية لم يكن على اسم (إنّ)، وإنما العطف على الضمير المتصل المرفوع في (هأدوا)، وبذلك أبطلوا حجة الكوفيين بحجة الكوفيين أنفسهم. (Al-Ashmouni, 1998 Al-Shafi'i, 1997 & Ibn Aqeel, 1980) & (Ibn Malik al-Ta'i al-Jiyani, 2000)

(5) مسألة: (القول في لام (لعل) الأولى، زائدة أو أصلية). (Al-Anbari, 1998)

ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام الأولى في (لعل) أصلية ليست زائدة، ودليلهم على ذلك أنّ حروف الحروف كلها أصلية، ولا يدخلها حروف زيادة (سألتمونيها)؛ لأنّ حروف الزيادة إنما تختص بالدخول على الأسماء والأفعال لا على الحروف.

أما البصريون فذهبوا إلى أنّ اللام الأولى في (لعل) زائدة، بدليل أنّ العرب استعملتها في كلامها مجردة من اللام، واحتج البصريون لإثبات رأيهم بما ورد عن العرب من الشعر . وكذلك احتج البصريون لمذهبهم الذي يرمي إلى أنّ اللام الأولى في (لعل) زائدة بالقياس، من خلال قياسهم (لعل) على (لكن)، فلكنّ عند الكوفيين اللام والكاف فيها حرفان زائدان، وأنّ أصلها (إنّ)، قال الكوفيون "وأما القياس فلأنّ الأصل في (لكن) (إنّ)، زيدت عليها (لا)، و(الكاف) فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، كما زيدت عليها (اللام)، و(الهاء) في قول الشاعر:

لَهْكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْ سِمَةٌ// على هَوَاتٍ كاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا & (Al-Farra', n.d.) & (Al-Qazwini Al-Razi, 1997) & (Al-Suyuti, 1998), (Al-Andalusi, 1998)

عندئذ اعتمد البصريون حجة الكوفيين في تلك المسألة حجة عليهم في إثبات ما ذهبوا إليه، من أنّ اللام الأولى في لعل زائدة، وحجتهم في ذلك بما أنكم جوّزتم زيادة حرفين (اللام والكاف) في لكنّ، فحذف حرف واحد في (لعل) من طريق الأولى.

ونقول إن حجة البصريين على الكوفيين باطلة، ولا أساس لها، حيث إنكم لا تقولون بمذهبهم، فكيف لكم أن تعتمدوه حجة عليهم، فالاعتماد على الفاسد فاسد.

(6) مسألة: (القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر). (Al-Anbari, 1998)

ذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وخالفهم في ذلك الكوفيون، الذين ذهبوا إلى أنّ الفعل أصل، والمصدر فرع عليه، عندئذ احتج البصريون لإثبات رأيهم بأن المصدر يجوز أن يكون أصلاً، ويحمل على الفعل الذي هو فرع، بدليل أن الفعل المضارع إنما بني عند اتصاله بنون النسوة على السكون؛ حملاً له على الفعل الماضي الذي بني أيضاً عند اتصاله بنون النسوة على

تجدر الإشارة هنا إلى أن ابن هشام قد خالف البصريين في مذهبهم عندما بيّن أنه يجوز الفصل بين المتضايقين، وأن مسائل الفصل بين المتضايقين سبعة، منها ثلاثة جائزة في سعة الكلام، وأربعة خاصة بالضرورة الشعرية. (Al Ansari, 2005).

أما الحجة المعتمدة في التقعيد اللغوي فهي حجة البصريين التي مفاده بعدم جواز الفصل بين المتضايقين بغير الظرف والجار والمجرور، وإن كان ابن هشام قد أثبت عكس ما ذهبوا إليه.

الخاتمة:

أما أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة، فهي:

1. اعتمد الطرفان الكوفيون والبصريون حجة الخصم في إثبات آرائهم على حدٍ سواء، وإن كان البصريون أكثر اعتداداً بهذه الحجة من الكوفيين، فقد اعتمدها الكوفيون في سبع مسائل، أما البصريون فقد اعتمدها في تسع عشرة مسألة، علماً أن عدد مسائل الكتاب بلغ مئة وإحدى وعشرين مسألة.
2. تتناقض المعايير المعتمدة لدى الطرفين (الكوفيين والبصريين) في التأويل والمناقشة وإثبات الرأي، فما يعارضه أحدهم في قضية ما، يعتمد عليه نفسه في قضية أخرى رأياً له ويتبناه، وهذا مناف تاماً لعلم النحو الذي يقوم على قواعد وأسس واضحة ومحددة.
3. اعتماد الطرفين حجة الخصم في المسألة الواحدة، كما هو الحال في مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومسألة أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر.
4. التعتن للرأي والعصبية قد تكون مأخذاً واضحاً على كلا الطرفين، في محاولة كل منهما إثبات رأيه، وطرح رأي الآخر، حتى لو وصل به الأمر لاعتماد حجة خصمه التي كان يحاول بكل ما أوتي من علم ومعرفة إبطالها، وإثبات عكسها، وقد يكون مرد ذلك إلى ضعف الحجة لدى أحد الطرفين، المتحاورين، فيلجأ صاحب الحجة الواهية لمناكفة الآخر بأي وسيلة حتى لو وصل به الأمر لاعتماد حجة خصمه التي كان يحاول توهينها في معرض آخر ليتخذها حجة له في مسألة ما.
5. إن أغلب الحجج التي اعتمدت في التقعيد اللغوي هي حجج البصريين لا الكوفيين، على الرغم من أن حجج الكوفيين كانت أكثر قوة وإقناعاً من حجج البصريين في كثير من المسائل المطروحة؛ ولعل هذا مرده إلى التعتن والتعصب للمذهب، فضلاً عن الدور الكبير لمؤلف الكتاب (أبي البركات) الذي كان ميالاً في أغلب آرائه، للمذهب البصري.
6. إن هذا النوع من العلل (الجدل) يضع الخصم أمام خيارين لا ثالث لهما، أولهما: إما أن يتراجع الخصم الأول عما تبناه من رأي سابقاً، وثانيهما: أن يسلم بالأحكام الجديدة التي فرضها عليه خصمه.

وهي أن حرف الجر (رُب) خفف إلى (رُب)، وقد قرئ به قوله تعالى: (رُبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مسلمين)، (Ibn Mujahid Al-Baghdadi, 1979)

قال الكوفيون: "والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في رُب "رُب" قال الله تعالى: (رُبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مسلمين)، قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد، وكذلك قولكم: إن العرب قالوا في سوف أفعل (سَوُ أفعل)، بحذف الفاء، وقيل فيها: (سَفُ أفعل)، بحذف الواو، وسوف حرف، وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد من حاشي، فدل ذلك على فساد ما ذهبت إليه. (Al-Anbari, 1998).

أما الحجة المعتمدة في التقعيد اللغوي فهي حجة أبي العباس المبرد التي مفادها أن (حاشا) تأتي حرف جر فيخفض بها، وقد تأتي فعلاً ماضياً فينصب بها المستثنى "قال: "إِنْ قُلْتَ فَكَيْفَ يَكُونُ حَرْفُ خَفَضٍ وَفَعْلًا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي حَاشَا". (Al-Mubarrad, 1966)

(8) مسألة: (القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه) (Al-Anbari, 1998)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر.

أما البصريون، فذهبوا إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف والجار والمجرور.

استشهد الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بما ورد عن العرب من الشعر، وبما روي عن فصحاء العرب كالكسائي وأبي عبيدة.

وكذلك استشهد الكوفيون بقراءة ابن عامر -أحد القراء السبعة- (وكذلك رُئِيَ كَثِيرٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) بنصب أولادهم وجر شركائهم، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المصدر المضاف (أولادهم) والتقدير (قتل شركائهم أولادهم)، فإذا جاء هذا في القرآن ففي الشعر أولى (Ibn al-Jazari, 2007) & (Al-Andalusi, 1999)

أما البصريون، فقد منعوا ذلك بأن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، وذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فلا يجوز الفصل بينهما، أما جواز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور وذلك لأنهما يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

أما قراءة ابن عامر فقد اتخذها البصريون حجة على الكوفيين، وأنهم لا يجوز لهم الاحتجاج بها على صحة جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، وذلك أن الكوفيين أنفسهم لا يقولون بموجبها، حيث إن الكوفيين والبصريين قد أجمعوا على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس موطن ضرورة، فكيف لكم الاحتجاج بهذه القراءة وأنتم منعمت ذلك مسبقاً.

16. Al-Sabban Al-Shafi'i, M. (1997). Al-Sabban's Footnote to Sharh Al-Ashmouni to Alfiyyah ibn Malik. Beirut-Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st edition, (2/349).
17. Al-Samin Al-Halabi, S. (n.d.). Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknoon. Damascus: Dar Al-Qalam, (2/424).
18. Al-Shirazi, I. (N.d.). Al-Muhadhdhab fi Jurisprudence of Imam Al-Shafi'i. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Chapter on Covering the Awrah, (1/126).
19. Al-Suyuti, J. (n.d.). Hama' al-Hawa'i' on the explanation of the collection of mosques. Egypt: Al-Maktabah al-Waqfiya.
20. Ibn al-Abd, T. (2002). In his collections, edited by Mahdi Muhammad Nasser al-Din. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, (1st edition/2002).
21. Ibn al-Anbari, A. (1999) Secrets of Arabic. Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, (1st edition).
22. Ibn Al-Anbari, A. (2007). Fairness in matters of disagreement between Basra and Kufic grammarians. Dar Lebanon Scientific Books.
23. Ibn al-Hajib al-Nahwi, O. (1975). Al-Idhah fi Sharh al-Mufassal. Baghdad: Al-Ani Press.
24. Ibn al-Jazari, S. (n.d.). Publication on the Ten Readings. the Great Commercial Press, (2/263).
25. Ibn Aqeel, A. (1980). Ibn Aqeel's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah. Cairo: Dar al-Turath , (20th edition, 1980), (2/412-417).
26. Ibn Hisham, J. (1900). Clearest paths to Alfiyyah ibn Malik. Dar al-Fikr for Printing and Publishing, (3/151).
27. Ibn Hisham, J. (1985). Mughni al-Labib on the Books of Arabs. Damascus: Dar Al-Fikr -, (6/1985 edition), p. (840).
28. Ibn Hisham, J. (n.d.). Explanation of the Shadhur al-Dhahab in Knowing the Speech of the Arabs. Syria: United Distribution Company, (1/414).
29. Ibn Jinni, O. (2000). The Secret of the Syntax Industry. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, (2/281, 282).
30. Ibn Malik, al-Ta'i, A (n.d.). (Ed.). Sharh al-Kafiya al-Shafi'a. Mecca: Umm al-Qura University Publications, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, 5th edition, (n.d.), (2/246).
31. Ibn Manzur, M. (1994). Lisan al-Arab. Beirut: Dar Sader, 3rd edition, (7/123), chapter on Al-Ba' al-Muwahhidah.
32. Ibn Yaish, M. (2001). Sharh al-Mufasal. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, (4/366).
33. Kathir, A. (1971). (Ed.). Al-Diwan compiled and explained by Ihsan Abbas. Beirut: House of Culture.
34. Sibawayh, O. (1988). (Ed.). Al-Kitab. Cairo: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Al-Khanji Library, (1/12).

7. إن هذا النوع من العلل والحوار بين الخصوم أقرب إلى علم الجدل والفسطة التي لا تفيد اللغة شيئاً سوى مماراة كل طرف للآخر.
8. النسبة المئوية لاستشهاد الكوفيين بحجة الخصم مقارنة بالعدد الكلي لمسائل الكتاب 5/79%.
9. النسبة المئوية لاستشهاد البصريين بحجة الخصم مقارنة بالعدد الكلي لمسائل الكتاب 15/70%.
10. النسبة المئوية لاستشهاد الكوفيين بحجة الخصم مقارنة بالبصريين 36/84%.
11. النسبة المئوية لاستشهاد البصريين بحجة الخصم مقارنة بالكوفيين 271%.
12. نسبة المسائل التي لم يعتمد فيها الطرفان حجة الخصم في المحاجة 78/51%.

References:

1. Al-Akbari, A. (1995). (Ed.). Al-Lubab in the reasons for construction and parsing. Damascus. Dar Al-Fikr.
2. Al-Akhfash, A. (1990). (Ed.). Meanings of the Qur'an. Cairo. Al-Khanji Library.
3. Al-Andalusi, A. (1998). (Ed.). Irtishaf al-Dharb min Lisan al-Arab. Cairo. Arab Library.
4. Al-Andalusi, M. (1999). (Ed.). Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir. Dar Al-Fikr.
5. Al-Ashmouni, A. (1998). Explanation of Al-Ashmouni on Alfiyyah ibn Malik. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st edition.
6. Al-Farra', Y. (2016). Meanings of the Qur'an. Dar Al-Surur Publications, (1/79).
7. Al-Maidani, A. (1989.). Collections of Proverbs. Beirut, Lebanon: Dar Al-Ma'rifa - (1/289).
8. Al-Makhzoumi, M. (1986). In Arabic Grammar, Criticism and Guidance. Beirut – Lebanon: Dar Al-Raed Al-Arabi, 3rd edition.
9. Al-Mubarrad, M. (n.d.). Al-Muqtadib. Beirut: Alam al-Kutub. (4/ 426 4/391).
10. Al-Muradi A. (2001). Clarification of the Objectives and Paths in Sharh Alfiyyah ibn Malik. Beirut: Dar ibn Kathir, (3/1684),
11. Al-Muradi, B. (1992). Al-Jinna Al-Dani fi Huruf Al-Maani. Beirut: Dar ibn Kathir, 1st edition.
12. Al-Nawawi, Y. (1926). Al-Majmu' in Sharh Al-Muhadhdhab. Dar Al-Fikr. Chapter on Covering the Awrah, (3/174).
13. Al-Naysaburi Al-Qushayri, M. (1991). Sahih Muslim. Beirut: Arab Heritage Revival House.
14. Al-Qaisi, H. (1987). Clarifying the Evidence of Clarification. Beirut, Lebanon: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st edition.
15. Al-Qarala, K. (2000). On the Use of The Novel And The Dialectic Of Proof, A Study In The Book "Al-Insaf" by Al-Anbari, unpublished master's thesis. Jordan: Mu'tah University.

35. Wolfensohn, I. (1929). History of Semitic languages (1st ed.). Egypt: Al-Etemad Press.
36. Yaqut, A. (1981). The phenomenon of parsing in Arabic grammar and its application in the Holy Qur'an. Kingdom of Saudi Arabia: Publisher: Deanship of Library Affairs, University of Riyadh, 1st edition.